العرب
الجمعة 2020/01/31
السنة 42 العدد 11603

برنامج موريتاني لتفكيك العقبات أمام قطاع تربية المواشي

رهان على الاستثمارات الأجنبية في الثروة الحيوانية

وجهت موريتانيا أنظارها إلى قطاع تربية المواشي، الذي يعد أحد أبرز قطاعاتها الاقتصادية عبر اعتماد استراتيجية تقطع مع الماضي في التعامل مع الاستثمارات والإنتاج بهدف التحول من الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التصدير.

موارد هائلة تنتظر الاستثمارات

نواكشوط - كشف تركيز موريتانيا على الخدمات البيطرية ضمن استراتيجية موسعة لتعزيز نمو قطاع الثروة الحيوانية عن مدى تضرّر أضعف اقتصادات دول المغرب العربي من موجة الجفاف والأوبئة التي تتسبب في نفوق قطعان الماشية.

ورغم أن الثروة الحيوانية تشكل أحد الأعمدة الصلبة للاقتصاد فإنها ظلت مهمشة خلال عقود لقلة الاستثمارات مما جعل أداءها ومساهمتها الفاعلة في التنمية دون المستوى المطلوب.

ولكن الحكومة الجديدة جعلت لتنمية هذه الثروة مكانة مركزية في خططها المستقبلية لأهميتها في تذليل العقبات التنموية، مما يتطلب العمل على تحقيق أكبر استفادة من الاستثمارات الحكومية وخاصة في الأرياف كونها مصدرا رئيسيا للسكان.

ويأتي التحرك بعد أيام مع إطلاق الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية على ضفة نهر السنغال بقيمة 38 مليون دولار لدعم أكثر من 700 ألف أسرة فقيرة.

وأكد مدير المصالح البيطرية التابعة لوزارة البيطرة باب دومبيا أن الحكومة وضعت خطة للقضاء على طاعون المجترات الصغيرة على ضوء توصيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

ونسبت الوكالة الرسمية لدومبيا قوله إن "الشبكة الوطنية لمراقبة الأوبئة، التي تضم كل الطواقم البيطرية الجهوية وإدارة المصالح البيطرية والمكتب الوطني للبحوث والتنمية الحيوانية الذي يتولى تشخيص وتحليل الأمراض المشتبه فيها عززت تحركاتها من بداية العام".

وتمتلك موريتانيا مساحات رعوية شاسعة وثروات حيوانية وفيرة ومتنوعة تقدر بنحو 26.4 مليون رأس من مختلف أنواع المواشي.

وتتوزع تلك الثروة بواقع 1.5 مليون رأس من الإبل و2.2 مليون رأس من الأبقار، إلى جانب قرابة 21 مليون رأس من الماعز والضأن.

وتساهم هذه الثروة، التي تعد أكبر مصدر للتشغيل في البلاد بنسبة 22.1 من الناتج الإجمالي المحلي، وفق مديرية التوقعات بوزارة الاقتصاد والصناعة.

وتشمل الإصلاحات في القطاع إقامة العديد من حظائر تحصين الأبقار، التي عرفت طفرة في السنوات الأخيرة مع انطلاق مشروع لدعم النظام الرعوي في الساحل الذي يعمل على تحسين ظروف بيع وتسويق المواشي.

> **26.4**
> مليون رأس ماشية تمتلكها موريتانيا تساهم بنحو 22.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

وضخت نواكشوط مؤخرا تمويلات لبناء وتجهيز العشرات من الحظائر في 7 ولايات، نظرا لما توفره من فضاء لتنظيم المعاملات بين التجار والمستهلكين ولمساهمتها في تنمية نشاطات أخرى.

ويؤكد المسؤولون الموريتانيون أن تلك الأسواق ستتمكن من المساهمة في تعزيز نشاط القطاع بما ينعكس على الاقتصاد.

وتبقى مشكلة المساحة الرعوية من التحديات، التي تواجه السلطات، في ظل موجة الجفاف التي تضرب شمال أفريقيا.

وسعت موريتانيا التي تشهد تراجعا في معدلات النمو وظروفا طبيعية قاسية أثرت سلبا على الأراضي الصالحة للرعي إلى مواجهة المشكلة، حيث كثفت من زراعة الأعلاف بشرق وجنوب البلاد وخاصة في منطقة أنبيكة لحواش وفي حوض نهر السنغال.

ورغم أن العملية ما زالت في بدايتها، فإن آراء الخبراء الموريتانيين متضاربة بشأن تقييمها، لكنهم يتفقون على أهمية هذه العملية للحد من اعتماد مربي المواشي على المراعي، والذي يشكل نحو 90 بالمئة من إجمالي الأعلاف التي توفرها الدولة.

وتقدر وزارة البيطرة إنتاج البلاد من اللحوم الحمراء بنحو 268 طنا سنويا، فيما بلغ حجم الصادرات نحو 370 ألف رأس موجهة بالأساس إلى دول غرب أفريقيا.

وكان الوزير الأول إسماعيل بده الشيخ سيديا، قد قال خلال جلسة أمام البرلمان حول سياسة الحكومة، الأربعاء الماضي، إن اقتصاد بلاده "حقق نتائج جيدة السنة الماضية حيث وصلت نسبة النمو إلى 6.9 بالمئة في 2019"، على أن يتباطأ إلى 6.3 بالمئة في 2020.

وتحاول موريتانيا تعزيز معدلات النمو إلى فوق 7 بالمئة بعد سنوات من التراجع الحاد، إذ اتخذت قرارا منذ 2018 بإشراك القطاع الخاص في المشاريع الاستراتيجية الحكومية.

ولذلك تراهن على إحداث قفزة في قطاع الإنتاج الحيواني بتحفيز رجال الأعمال الخليجيين على الاستثمار في هذا المجال وإقامة شراكات مع القطاعين الحكومي والخاص بهدف التحول من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التسويق خارجيا.

وعانت موريتانيا خلال السنوات الماضية من أزمة مالية جعلتها تلجأ مرارا للاقتراض الخارجي، في ظل ركود محركات النمو الاستراتيجية.

المركزي التونسي يتقاعس عن خفض أسعار الفائدة

رياض بوعزة
صحافي تونسي

حتى الآن لا توجد أي مؤشرات على أن البنك المركزي التونسي لديه نية في خفض أسعار الفائدة، والتي بقيت عند مستوى 7.75 بالمئة منذ أن رفعها بواقع نقطة مئوية في فبراير الماضي.

صحيح أن سعر الفائدة هو أداة رئيسية للبنوك المركزية لضبط السياسة النقدية لأي دولة لأنه يحدد سقفا لسعر الأموال المتداولة في السوق، أي تأمين تلك الأموال تحسبا لتعثر الجهة المدينة سواء كانت شركات أو أفرادا عن السداد، لكن للعملية تداعيات سلبية قد تكون مدمرة أحيانا.

إبقاء المركزي سعر الفائدة عند مستواه الحالي بحجة السيطرة على عدة مؤشرات اقتصادية هو في الحقيقة قرار لن يأتي إلا بنتائج عكسية، وبالتالي أليس من المفروض أن نتساءل لماذا ترفض السلطات النقدية التونسية فعل أي شيء لجعل قطار النمو يتحرك قليلا.

رغم تراجع معدل التضخم السنوي إلى 6.1 بالمئة نهاية العام الماضي مقارنة مع 7.3 بالمئة قبل عام، وفق أرقام معهد الإحصاء، وانتعاش الاحتياطات النقدية عند أعلى مستوى منذ ثلاث سنوات تقريبا، وارتفاع قيمة الدينار أمام الدولار واليورو، إلا أن العجز التجاري ظل يتصاعد والنمو لم يبتعد عن منطقة الخطر.

المركزي قرر خلال آخر اجتماعاته الدورية قبل نحو شهر تثبيت سعر الفائدة بعد أن كان عند 6.75 بالمئة قبل 11 شهرا في مسعى منه لضبط المؤشرات المنفلتة، لكن البعض ربط تقاعس المركزي عن التحرك لخفضه بالجمود السياسي الذي لم يفض إلى تشكيل حكومة جديدة.

لقد اعترف مجلس إدارة البنك في ديسمبر الماضي بصعوبة مهمة كبح انفلات الأرقام الدالة على صحة وتعافي الاقتصاد. وقال إن التحسن التدريجي الذي تشهده أهم المؤشرات النقدية والمالية يبقى هشا ولا بد من معاضدته.

إن مقياس تعافي أي اقتصاد هو تدفق الاستثمارات وأيضا نشاط قطاع العقارات، الذي يشهد تراجعا في تونس بسبب أسعار الفائدة وغيرها من العوامل المكبلة وعلى رأسها البيروقراطية، حيث تظهر الأرقام تباطؤ نمو الاقتصاد العام الماضي ليصل إلى 1.1 بالمئة على أساس سنوي، وهو رقم يخالف توقعات الحكومة عند 3 بالمئة عندما تم إقرار موازنة 2019.

معلوم لدى مجتمع الاقتصاديين أن زيادة أسعار الفائدة تعتبر العدو رقم واحد لعمليات الاستثمار في أي بلد لأنها المسبب الرئيسي لارتفاع نسبة البطالة. كما أنها تؤدي إلى ركود السوق لأن التجار سيضطرون إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وهو ما يجعل المستهلكين في عزوف جماعي عن التبضع بالشكل الذي يحفز النمو.

ولتفسير ذلك، لا يمكن لرجال أعمال أو شركة، على سبيل المثال، أن تقدم على الانتحار في سوق مكبل يكون فيه ربح المال مغريا لهذه الدرجة، وحتى الذين يريدون ضخ رؤوس أموال جديدة في مثل كهذا سوق، تراهم لا يجازفون بالاعتماد على القروض ذات الفائدة المرتفعة، للتغلب على عجزهم التمويلي.

> **مواصلة المركزي تثبيت سعر الفائدة عند 7.75 بالمئة بحجة السيطرة على انفلات المؤشرات هو في الواقع قرار لن يأتي إلا بنتائج عكسية مستقبلا**

في الواقع أولئك الذين يغامرون بالدخول في سوق استثمارية كما هو عليه الحال في تونس، لا ينتظرون سوى أن يتم سحقهم سريعا تحت أعباء الديون بفعل أسعار الفائدة المرتفعة وقد يتعثرون في سدادها للمصارف مستقبلا. وهذا بالفعل ما تشير إليه البيانات الرسمية وحتى خلال معاينة نشاط الشركات عن قرب.

في خضم ذلك ومع عودة الجدل حول مسألة استقلالية المركزي في نشاطه عن السلطة التنفيذية، تتسارع وتيرة المعارضين لطريقة عمل هذا الكيان، وقد كانت سياساته المنتقدة من طرف عدة أحزاب سببا لتقديم مشروع قانون للبرلمان يهدف إلى جعل البنك ضمن دائرة صنع القرار.

ووسط هذا ولكي يحقق المركزي هدف استقرار العملة والرجوع عن الاتجاهات التضخمية والتعقل في المحافظة على احتياطات البلاد من العملة الصعبة بشكل مستدام، سيكون البنك بحاجة لفعل ما هو أكثر من رفع سعر الفائدة. وهنا لا أعتقد أن يتفاجأ التونسيون إذا أقدم على زيادتها مجددا، في حال لم تتحسن الأمور وفق ما هو مخطط.

مخاطر الاستثمار تدفع الشركات للاستعانة بالذكاء الاصطناعي

تسارع سباق الشركات لاستبدال المهام البشرية بالذكاء الاصطناعي والخوارزميات لتقليل مخاطر الاستثمار من خلال حساب نطاق أوسع من البيانات والاحتمالات، لكن هذا التوجه لا يزال يثير جدلا بشأن مخاطر أخرى تتعلق بمدى قدرته على إعادة هيكلة أسواق المال.

باريس - حذر محللون من سرعة تحول المستثمرين إلى اعتماد الانقلابات التكنولوجية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحديد خيارات الاستثمار، خشية تهديدها لاستقرار النظام المالي.

وتقول صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية إن صنّاع القرار أصبحوا يركزون بشكل متزايد على سبل الاستفادة من التكنولوجيا الفائقة، لكنهم يدرسون أيضا تأثيراتها الجانبية على الاستقرار في المدى الطويل.

وبدأت البرمجيات تزداد تعقيدا بالسيطرة على التعاملات المالية منذ عشر سنوات، وأصبحت الكمبيوترات تتخذ قرارات شراء وبيع الأسهم والأوراق المالية آليا حين ترتفع أو تنخفض عن سعر معين أو عند إعلان بيانات أو قرارات مفاجئة.

وانتشرت على نطاق واسع برامج الوساطة عالية السرعة عن طريق الكمبيوترات، التي تعقد تلقائيا الآلاف من الصفقات في الثانية الواحدة للاستفادة من تقلبات طفيفة في الأسعار.

لكن الذكاء الاصطناعي أصبح يذهب أبعد من ذلك. فبرمجيات "التعلم الآلي" على سبيل المثال، تجمع بين العشرات من قواعد البيانات الضخمة لتحدد ميولا وروابط وتضع أنظمة محاكاة وتوقعات وتأخذ بمفردها قرارات البيع والشراء.

وتفيد شركة التحليل "غرينيتش" بأن أكثر من نصف شركات الأسواق المالية سوف تعتمد على إجراءات تستند إلى الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2022.

وتستخدم صناديق الاستثمار والقيمون على محافظ مالية، الذكاء الاصطناعي للتحكم بشكل أفضل بالأخطار أو تحديد ما ينبغي شراؤه ولحساب من ومتى.

وتستعين المصارف كذلك بالذكاء الاصطناعي لرصد عمليات الاحتيال والهجمات المعلوماتية وتحديد سعر منتج وتحليل مواصفات الزبائن. وهو أداة أيضا لخفض التكاليف فيما نسب الفائدة السلبية تقلّص الهوامش.

أما الهيئات الناظمة، مثل "سي. أف.تي.سي" إحدى الهيئات الناظمة في الولايات المتحدة، فتلجأ للذكاء الاصطناعي لرصد أحداث كارثية محتملة في الأسواق مثل عمليات الإفلاس المتعاقبة في 2008.

وتشدد شركة "سباركبيوند"، التي تعمل مع شركة مايكروسوفت الأميركية العملاقة، على أن التعلم الآلي يسمح باختبار بعض الأجوبة الحدسية غير الناجعة على الدوام.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية مدير فرع أوروبا لهذه الشركة الناشئة إدوارد جانفرين قوله إنه ردا على السؤال التالي "ما الذي يحدّد بالشكل الأفضل فرص النجاة عند ورود اتصال طارئ"، فيكون الجواب المنطقي وجود مستشفى على مسافة قريبة.

إلا أن برمجية "سباركبيوند" وبعد تحليل الملايين من البيانات في غضون دقائق، تظهر أن العامل الفعلي هو وجود مركز لفرق الإسعاف على مسافة قريبة.

ويمكن تطبيق ذلك على الأسواق مع أسئلة أخرى من قبيل "متى ينبغي شراء هذه الأسهم؟".

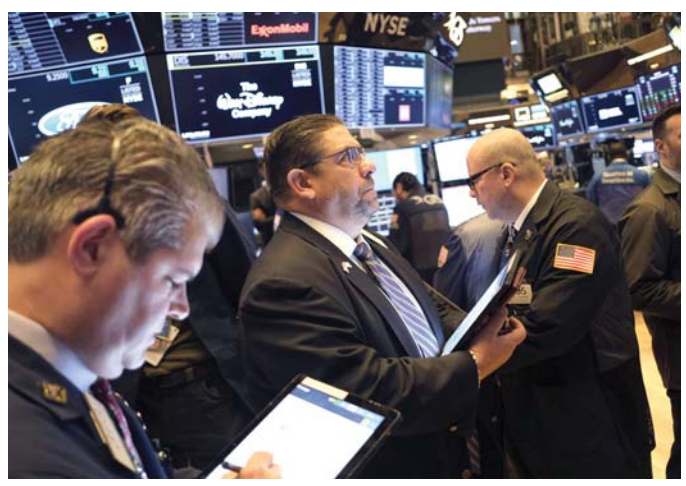

التكنولوجيا تهدد أدوار المتعاملين

ويرى فاسانت دار، وهو أستاذ في جامعة ستيرن في نيويورك ومدير صندوق تحوط، أن الوساطة الآلية أكثر أمانا من العمليات التي يجريها الإنسان الذي هو أكثر ميلا للشعور بالذعر ويتأثر بتصرفات الآخرين.

ويؤكد الخبير المالي أن البشر لا يتخذون القرارات الجيدة وعلى المدى القصير ستكون الآلات أفضل منهم. لكنه يشدد على أن نظام الذكاء الاصطناعي يتطلب تدخلا بشريا لإزالة بعض الاعوجاجات والقيام بدور "الفاصل" في حال حصول خلل.

وقد تحصل المشكلات عندما يعتمد الكثير من المستثمرين على البرمجيات نفسها ويراهنون على السيناريوهات ذاتها.

ويقول دار إن السوق قد تعاني عندها من اختلال في التوازن وقد يحصل تفاعل تسلسلي إذا قامت كل البرمجيات ببيع أسهم ما.

ومؤخرا أقر بنك إنجلترا المركزي في تقرير بأن التعلم الآلي قد لا ينتج مخاطر جديدة "إلا أنه قد يفاقم مخاطر موجودة في الأساس".

ولا يزال الناشطون في المجال المالي يتذكرون الانهيار الخاطف الذي حصل في عام 2010 في بورصة نيويورك حين فقد مؤشر داو جونز 9 بالمئة في غضون 10 دقائق.

وفي العام 2016، تراجع سعر صرف الجنيه الإسترليني 12 بالمئة في دقيقتين ما تسبب بخسائر كبيرة لبعض الشركات.

ونسبت تلك الحوادث إلى خوارزميات ما يسلط الضوء على مخاطر الوساطة المالية عالية السرعة فضلا عن عمليات التلاعب بالأسواق في عصر التضليل الإعلامي.

وتضاف إلى ذلك مشكلة أخرى وهي أن هذه البرمجيات نادرا ما تخطئ وتزداد سرعة فيميل البشر للاعتماد عليها كثيرا. ويؤكد دار أن الاستعانة بشكل مطلق على التكنولوجيا سيؤدي في نهاية المطاف إلى أن يصبح المستثمرون عاجزين عن رصد الخطأ ولا يعرفون طريقة التدخل لحله.

ويعتقد رئيس اللجنة الفرعية في الكونغرس الأميركي بيل فوستر أن التحدي الأكبر يكمن في الآثار المترتبة على تركيز الأعمال بين أقوى اللاعبين في السوق.

وقال أمام الكونغرس، خلال مناقشة التأثير المستقبلي للذكاء الاصطناعي على أسواق رأس المال، إن "الحجم سيسمح لأكبر شركات الاستثمار بمعالجة المزيد من البيانات، والعثور على المزيد من الارتباطات، وبالتالي تحسين عوائدها".

فاسانت دار

الإفراط في الرقمنة يجعل المستثمرين عاجزين عن رصد الأخطاء

وأضاف فوستر إنه "انعكاس لطبيعة الفائز في كل ما يتعلق بالاقتصادات الرقمية، ومع تزايد إضفاء الطابع الرقمي على التمويل، سنشهد المزيد والمزيد من المكافآت التي تذهب إلى عدد أصغر وأصغر من اللاعبين المهيمنين".

ومن رهانات السوق، جعل الذكاء الاصطناعي طريقة مفهومة من الزبائن والهيئات الناظمة للبرمجيات والذين يتحدثون عن صناديق سوداء خصوصا أن الأفراد يبقون مسؤولين أمام القانون.

ولفتت شركة "غرينيتش" إلى أن المكننة كما في قطاعات أخرى من الاقتصاد "أدت إلى إلغاء الوظائف".